كانت حراثة الأراضي تعتمد على الحيوانات، خاصة البغال والجمال، الا في حالة حراثة الأرض لزراعة الحمضيات، حيث استعمل أهل القرية موتورات خاصة استأجروها من شخص يهودي يدعى «اسحق بارانسكي»، من منطقة عيون قارة (المسماة الآن ريشون) لتحفر الأرض بعمق ٨٠ سم.

ولم تعتمد القرية على مياه الأمطار في زراعتها، الا في حالة زراعة الحبوب؛ حيث يذكر مصطفى الدباغ ان معدل الأمطار كان ٥٤٩,٦ ملم سنوياً[٢٤]، وهي كمية مطر كافية، لهذه المحاصيل. أما باقي المحاصيل فقد اعتمدت على مياه الآبار الجوفية المستخرجة بأكثر من ١٤٠ موتوراً انتشرت في أراضي القرية (يقول أهل القرية أن تكلفة الموتور بلغت في ذلك الوقت من ٣٠٠ إلى ٤٠٠ جنيه فلسطيني، أي ما يقابل انتاج ٨ ــ ١٠ دونمات من الحمضيات لموسم واحد)[٢٥]. أما عملية توزيع المياه، فقد كانت تتم، اما بواسطة القنوات المفتوحة في المناطق السهلية ــ الطينية، أو بواسطة المواسير في المرتفعات والهضاب الرملية.

(ج) **المواسم**: يمتد موسم الحمضيات في القرية من أوائل شهر أيلول (سبتمبر) (الليمون والكريب فروت) حتى أواخر شهر شباط (فبراير) (البلنسية)، أما باقي السنة فكان يستغل في حفر الأرض وريّها وغيرهما من الأعمال الزراعية.

أما موسم الحبوب فكان يمتد من أواخر شهر نيسان (أبريل) وحتى منتصف شهر حزيران (يونيو). وتأتي مواسم الخضروات والفواكه الأخرى خلال الفترات نفسها تقريباً. ويأتي انتاج الخضروات في المرتبة الثانية بعد الحمضيات؛ حيث كان يتم تسويقها في سوق يافا أثناء الموسم. وفي فترات الفراغ المتبقية تعمل النساء في التطريز والأشغال اليدوية، ويجلس الرجال في المقاهي يتجاذبون أطراف الحديث.

(د) **تصريف الإنتاج**: كان يتم تصريف الانتاج الزراعي اما كانتاج طبيعي يستهلك داخل العائلة أو الحامولة، واما كانتاج بضاعي يتم بيعه في سوق يافا، فكانت الحبوب تخزن وتطحن في القرية للاستهلاك المحلي، ويباع الجزء الفائض منها. اما الحمضيات فقد كان «الضمان» هو الشكل الوحيد لتصريفها؛ ففي كل موسم كان يأتي عدد من تجار يافا ليضمنوا مزارع القرية كلها. ويذكر مصطفى الدباغ ان صادرات القرية من الحمضيات بلغت ١٤٠ ألف جنيه فلسطيني حسب احصائية ١٩٤٥[٢٦]. وقد قام أهل القرية بجمع المحصول بالاضافة الى عمال من مختلف المناطق (زادوا عام ١٩٤٥ عن ٤٠٠ عامل سوري؛ يمني؛ مصري وفلسطيني وردوا القرية للعمل فيها)[٢٧]، وانحصرت مهامهم في تجميع ولف الحمضيات وتحضيرها للتصدير في صناديق خاصة، وانتشر استخدام الأطفال في أعمال الحمل والنقل ويذكر ان ما كان يأخذه «الاستفادور» (مسؤول ترتيب الحمضيات في الصناديق) بلغ ٣٥٠ جنيهاً فلسطينياً للموسم الواحد[٢٨]؛ وهو مبلغ كبير مقارنة بمتوسط الأجور في تلك الفترة.

وكان هناك شكلان للضمان: ضمان المزرعة، وضمان الانتاج الصالح للتصدير فقط، الأول أكثر فائدة للفلاح من حيث أن التاجر يضمن الانتاج «مقاولة» مهما كانت نوعيته، أما النوع الثاني، وهو الأكثر انتشاراً، فانه يترك كميات كبيرة من الحمضيات للفلاح كي